العرب
الأربعاء 2021/08/18
السنة 44 العدد 12152

تونس تحتاج إلى تغيير الدستور أم تعديله؟

هيكل المكي: الدستور الحالي لا يليق بالشعب ويتعين استبداله بدستور جديد

تصاعدت المطالب السياسية في تونس بين من ينادي بتعديل دستور 2014 ومن يدعو إلى تغييره كليا، في إطار استكمال المسار السياسي الذي بدأه الرئيس قيس سعيّد بحزمة من الإجراءات الاستثنائية، وسط تساؤلات جوهرية بشأن الطرق والآليات المخوّلة لتنفيذ ذلك.

خالد هدوي

تونس – طرحت المرحلة الراهنة في تونس، الحاجة إلى تغيير الدستور أو تعديله، وسط قراءات سياسية وقانونية مختلفة، فبينما يطالب البعض بتعديل عدد من الفصول والنصوص، تدعو أطراف أخرى إلى التغيير الجذري مع ضرورة توفير شروط وضمانات لذلك.

وأكد هيكل المكي القيادي بحركة الشعب والنائب في البرلمان المجمّد، أنّ حركته "تعتبر أن عودة البرلمان ستمثل انتكاسة حقيقية لثورة الشعب"، معربا عن اعتقاده بأن حله هو مطلب شعبي، وأن الآليات الدستورية لذلك غير متوفرة بالفصل 80 من الدستور.

واعتبر المكي في تصريح لإذاعة محلية، أن "الدستور الحالي لا يليق بالشعب وأنه يتعين استبداله بدستور جديد يكفل الحريات وحقوق الإنسان ويكون غير مائع في ما يخص النظام السياسي ولا يفتت السلطة ويسمح بوجود دولة ونظام قوي وديمقراطي"، معربا عن اعتقاده بأن "الخطوات التي سيقوم بها رئيس الجمهورية ستكون في إطار المطالب الشعبية الواضحة والصريحة".

رابح الخرايفي

بعض الأبواب في الدستور لا يمكن تعديلها أو تغييرها

سيف الدين العبيدي

تغيير الدستور يحتاج إلى شروط وضمانات

وأضاف "البرلمان لم يكن برلمانا للشعب، بل كان برلمان اللصوص والمهربين والمجرمين والإرهابيين". قائلا "ما تم يوم الخامس والعشرين من يوليو، حدث فارق ولحظة تاريخية لم تعشها تونس منذ مئات السنين".

وسبق أن تحدث مراقبون عن اعتزام سعيّد إجراء تعديلات دستورية قبل عرضها على استفتاء شعبي، وتشمل تغيير النظام السياسي من شبه برلماني إلى رئاسي.

ويتيح الفصل 143 من الدستور لرئيس الجمهورية أو لثلث أعضاء البرلمان حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور، ولمبادرة رئيس الجمهورية أولوية في ذلك.

ويرى خبراء القانون، أنه يمكن تعديل الدستور جزئيا دون المسّ من الأبواب الأساسية فيه، مع بعض التعديلات المتعلقة بتقسيم المهام والأدوار في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأفاد رابح الخرايفي الباحث في القانون الدستوري والنيابي، أن "الدعوات المنادية بتعليق الدستور غير وجيهة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك بعض الأبواب لا يمكن تعديلها أو تغييرها، وهي باب الحريات العامة، وباب استقلال القضاء والباب المتعلق بالمحكمة الدستورية، ويمكن تنقيح بقية الأبواب مع الحفاظ على الأولى".

وبرأي الخرايفي "فإن المشكلة تتعلق أساسا بباب السلطة التنفيذية ورأسيها عبر خلق مشاكل تنازع الاختصاص، وهذه الفكرة تحتاج إلى مراجعة وتقتضي أن تكون السلطات بيد رئيس الجمهورية، فضلا عن وجوب تنقيح باب السلطة التشريعية وآليات الرقابة على رئيس الدولة".

وتساءلت منظمات المجتمع المدني عن كيفية التغيير من عدمها خصوصا في ظل غياب الضمانات اللازمة لذلك، مع التفكير في إجراء بعض الآليات الأخرى وفي مقدمتها الاستفتاء الشعبي حول التعديل أو التغيير.

وقال سيف الدين العبيدي كاتب عام شبكة مراقبون، إنه "توجد العديد من الإشكاليات ولكن إذا أردنا تغيير الدستور، فكيف سيكون ذلك، هل بالرجوع إلى الشرعية الشعبية أو عبر آليات أخرى على غرار تنظيم استفتاء حول تغييره مع المنظمات الوطنية والمجتمع المدني".

وأكّد في تصريح لـ"العرب"، "ليس هنالك خارطة طريق واضحة، وعبرنا عن ذلك في الكثير من الأحيان، بل هناك أزمة على مستوى نظام الحكم بسبب النظام الانتخابي المبني على النسب البرلمانية"، موضحا بأن "النظام هجين وهناك أزمة سياسية".

وتبنّت حركات سياسية مطالب التغيير في إطار استكمال المسار السياسي الذي أعلنه الرئيس سعيّد، والقطع مع المنظومة السابقة التي قادتها حركة النهضة، وسط اتهامات بتأسيسها لدولة الفساد.

وقال مؤسس حركة الجمهورية الثالثة، محمد علي عباس، إن دستور سنة 2014 أسّس لدولة الفساد وأدى إلى الخراب.

وأضاف في تصريح لإذاعة محلية، أن النظام السياسي "لقيط وهجين وقد أدى إلى أزمة سياسية"، موضحا أنه "لابد من دستور جديد ونظام سياسي جديد يكرس النظام الجمهوري الحقيقي الذي يرتكز على سيادة الشعب والفصل الحقيقي بين السلط واستقلالية السلطة القضائية".

ودوليا، قال نائب وزير العدل الأميركي السابق بروس فاين إنه يجب استفتاء الشعب التونسي على دستور جديد.

وأضاف فاين "أعتقد أن المشكلة في تونس هي في دستور 2014 الذي لم يكن فاعلا لأن البلاد بقت لفترة طويلة دون محكمة دستورية، والدستور الحالي لا يمكنه استعادة الديمقراطية لأن المكوّن الرئيسي فيه وهو القضاء غير فاعل في البلاد".

وتابع "أنا لا أنكر النية الصادقة لرئيس الجمهورية في الإجراءات التي اتخذها، لكنها إجراءات غير دستورية ويجب استفتاء الشعب التونسي إذا كان يريد دستورا جديدا ويجب انتخاب سياسيين ليسوا متورطين في شبهات تضارب مصالح".

وقرر الرئيس التونسي قيس سعيّد، في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، تجميد عمل البرلمان لمدة شهر وإعفاء الحكومة من مهامها، مستنداً على الفصل 80 من الدستور التونسي.

ولم يحل الرئيس سعيّد البرلمان، بل جمّد عمله لمدة شهر واعتبر أن أداءه مثّل خطراً داهماً على كيان الوطن، وهو تفسير لم يكن محل توافق من أغلب خبراء القانون الدستوري في تونس.

التغيير يبدأ من هنا

بوادر أزمة سياسية جديدة في موريتانيا

أحزاب معارضة تدعو الرئيس إلى الحوار أو الاستقالة

نواكشوط – طالب عدد من الأحزاب الموريتانية الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بالجلوس إلى طاولة الحوار ومعالجة الصعوبات العالقة مع مختلف الفئات الشعبية، في خطوة تكشف حسب مراقبين، انقساما واضحا وتنذر بولادة أزمة سياسية جديدة بين مكونات المشهد بالبلاد.

ودعت سبعة أحزاب معارضة في موريتانيا الاثنين الرئيس ولد الشيخ الغزواني إلى الحوار وحل مشاكل المواطنين فورا أو الاستقالة.

وانتخب ولد الشيخ الغزواني رئيسا للبلاد في يوليو 2019، وتسلم مهامه رسميا في الثالث من أغسطس من العام نفسه إثر أزمة سياسية تعيشها البلاد منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع.

وانقسم الشارع الموريتاني بشأن تقييم سنتين من حكم ولد الشيخ الغزواني، فبينما ترى أطراف أنه أنجز الكثير خلال عامين من حكمه، يعتبر آخرون أنه أخفق في تحقيق ما تعهد به خلال حملته الانتخابية.

ويبدو أن المعارضة تلتجئ إلى التصعيد مع نظام الرئيس بعد فترة من وصوله إلى السلطة ومن تبنيها لسياسة التهدئة معه.

وأوضحت الأحزاب في بيان مشترك خلال مؤتمر صحافي بنواكشوط أنه "بعد عامين من ممارسة الحكم من قبل الرئيس ولد الشيخ الغزواني وتعهده لنا بإجراء حوار وطني للتوصل إلى حلول دائمة لمشاكل البلاد ودون خطوط حمراء، فإن الأمل في الحوار قد تبدد مع التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الجمهورية".

ودعا رئيس حزب التحالف الشعبي التقدمي مسعود ولد بلخير الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى الإصلاح فورا وحل مشاكل البلاد أو الاستقالة.

وأضاف ولد بخلير أن ولد الغزواني "جاء أو جيء به لحل مشاكل موريتانيا، وعاش طيلة عشر سنوات مع نظام يعرفه، كما يعرفه القاصي والداني، وبعد كل هذا يأتي ليقول إن موريتانيا لا تعيش أزمة".على أن موريتانيا "تعيش عدة أزمات على مستويات قبلية وجهوية ولفظية"، معتبرا "أن الرئيس ربما ينتظر الموريتانيين حتى يتقاتلوا".

وسبق أن قال الرئيس الموريتاني "إن البلاد ليست في أزمة سياسية ولا يتطلب الوضع حوارا لكنه فتح المجال أمام إجراء تشاور بين أحزاب الأغلبية والمعارضة".

وأكدت الأحزاب الموريتانية المعارضة أنها تدعو إلى "استحضار وازع الوطنية والمسؤولية من طرف الجميع من أجل تنظيم حوار وطني جامع جدي وبناء يمكن من تجاوز هذه الأوضاع المنذرة بكثير من الأخطار وذلك من أجل إعادة تأسيس العقد الاجتماعي على قاعدة من الإنصاف والعدالة الاجتماعية".

وأشارت في بيان لها، إلى أنها "لاحظت منذ بعض الوقت وبصفة تدريجية تضييقا ورفضا لكل أشكال الاحتجاج ومواجهة ذلك باستخدام القوة والقمع، كما أنها تطالب بالتطبيق الصارم لكل القوانين من أجل محاربة الاسترقاق وكل ممارساته الاجتماعية، وتدعو الحكومة إلى تبني سياسة جدية لمحاربة الرشوة والفساد".

مسعود ولد بلخير

الرئيس ربما ينتظر الموريتانيين حتى يتقاتلوا

وطالبت الأحزاب المعارضة الحكومة بتخفيف معاناة المواطنين عبر القيام برقابة أسعار المواد الأساسية، وتوفير الأمن للمواطنين والمحاربة الفعلية للجريمة».

ولفتت إلى أنه "بعد مضي سنتين من ممارسة السلطة لا بد من الاعتراف أن ذلك الأمل قد خاب وأن القطيعة المنشودة مع ممارسات الماضي لم تكن على مستوى التوقعات، وأن الأزمة متعددة الأبعاد التي تواجهها البلاد ما تزال قائمة كما هي".

وأضاف أن البلاد لا تزال "عرضة لتحديات جسام على رأسها مشكل الوحدة الوطنية، تلك الوحدة التي لم تزل مجرد أمنية بفعل سياسات التمييز والإقصاء على أساس الانتماء العرقي".

وشارك في المؤتمر الصحافي حزب "تواصل" ذو المرجعية الإسلامية وأكثر أحزاب المعارضة تمثيلا في البرلمان الموريتاني وحزب التحالف الشعبي التقدمي وحزب "الرك" بزعامة الناشط الحقوقي بيرام ولد الداه ولد أعبيد، في حين غاب عن المؤتمر الصحافي ثلاثة أحزاب معارضة هي تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم وحزب الصواب، وهي أحزاب تجري اتصالات مع الحكومة من أجل المشاركة في التشاور المرتقب.

احتجاج قبلي وراء عطش مليوني ليبي في طرابلس ومحيطها

الحبيب الأسود

طرابلس – عادت السلطات الحكومية في طرابلس إلى تفعيل آبار التقاسيم كمصدر بديل ولو بجزء بسيط من كمية الإمداد المائي، فيما اتجه السكان المحليون إلى البحث عن حلول تقليدية، سواء عن طريق الآبار والمواجل لمن يسكنون الفلل ذات الحدائق أو عن طريق الصهاريج المتنقلة التي تسمى "بوطى الماء" لسكان الشقق، فيما يتسع الإقبال على المياه المعلبة التي باتت ترفع من مستويات الضغط على الأسر، ولاسيما متواضعة الإمكانيات المادية.

وعلى الرغم من كونها ليست المرة الأولى التي تواجه فيها العاصمة طرابلس والمدن المجاورة حالة من العطش، إلا أن الوضع يزداد سوءا بسبب حرارة الطقس وارتفاع مستويات الرطوبة والانقطاع المتكرر للكهرباء، وكذلك في ظل عجز الحكومة عن إيجاد حلول جذرية للأزمة ذات الفصول التي لا تنتهي.

ومنذ السبت الماضي أعلن الناطق باسم جهاز النهر الصناعي صلاح الساعدي، اضطرار الجهاز إلى إغلاق منظومة النهر، حرصا على سلامتها وخوفا من تنفيذ التهديدات بتفجيرها بعد تلقي طلب بإغلاقها، وهو ما ترتب عليه قطع الإمداد المائي عن أكثر من مليوني نسمة في طرابلس، على أن يحتاج الجهاز إلى أكثر من ستّة أيام لتوصيل المياه في حالة إعادة فتح المنظومة.

وقال الساعدي "إن إيقاف المنظومة وإعادة فتحها بين كل حين وحين ستترتب عليه مشاكل فنية وأضرار تلحق بها، لكن إيقاف المنظومة يبقى أفضل من إتلافها"، لافتا إلى أن "جهاز النهر جهة مدنية خدمية تقدم خدمة لكل الليبيين، وكل الجهات المسؤولة لديها علم بذلك"، مشيرا بقوله "كنا نطمح لزيادة إنتاجنا مع نهاية العام بكمية تبلغ مليوني لتر مكعب، ونأمل ألّا تحول هذه التصرفات دون إنجاز مهمتنا".

واعتبر أن "السلطات المسؤولة بالدولة هي المكلفة بحل المشكلة، أما جهاز النهر فمهمته المحافظة على ممتلكات المنظومة والعاملين بها".

وأعلن جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي، عن إيقاف ضخ المياه على جميع المدن والقرى بمسارات منظومة الحساونة – سهل الجفارة، وذلك بعد اقتحام مسلحين موقع محطة التحكم في الشويرف، ومحطة الضخ في الحساونة.

وأوضح الجهاز في بيان أن مفاوضات جرت مع المجموعة المسلحة بعد الاقتحام في الحادي عشر من أغسطس الحالي، وجرى التوصل إلى اتفاق على تأجيل توقف ضخ المياه اثنتين وسبعين ساعة للتواصل مع الجهات المعنية بالدولة، لتنفيذ مطلبهم المتمثل في الإفراج عن رئيس المخابرات بالنظام السابق عبدالله السنوسي.

وأشار البيان إلى أنه "في الثالث عشر من أغسطس الجاري، طلبت المجموعة وقف ضخ المياه من منظومة الحساونة – سهل الجفارة لعدم استجابة الجهات المختصة لطلبهم، وفي حال عدم الاستجابة لطلبهم سيتم إيقاف الضخ بالقوة".

ونوّه جهاز النهر الصناعي بأن إغلاق المنظومة جاء "لضمان سلامة العاملين بها، على اعتبار أن الجهاز مؤسسة وطنية مدنية تعمل جاهدة على تأمين أكثر من سبعين في المئة من المدن الليبية، وللحفاظ على مكونات المنظومة من التخريب".

وجاء القرار بعد أن طالب متظاهرون في مدينة سبها، جنوب ليبيا، النائب العام والمجلس الرئاسي بضرورة إطلاق سراح عبدالله السنوسي بسبب تدهور حالته الصحية، محذرين من التصعيد في حال عدم الاستجابة لمطالبهم.

والجمعة الماضي أمهل أهالي وأعيان قبيلة المقارحة حكومة الدبيبة والمجلس الرئاسي اثنتين وسبعين ساعة لإطلاق سراح السنوسي من معتقلات قاعدة معيتيقة التي تسيطر عليها "ميليشيا الردع"، وإلا فإنهم سيوقفون ضخ مياه النهر الصناعي وإغلاق الحقول النفطية.

صلاح الساعدي

اضطررنا إلى إغلاق منظومة النهر خوفا من تفجيرها

وأكدت مصادر من أسرة السنوسي أنه محروم من العلاج والزيارة داخل السجن، فيما تدهورت صحته بسبب إصابته بسرطان البروستاتا.

ونشرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الثلاثاء بيانا تدين فيه إغلاق الفرع الشرقي للنهر الصناعي، ما يشكل تهديدا للأمن المائي للملايين من الليبيين وينذر بحدوث أزمة إنسانية.

وقالت البعثة إن أي إعاقة للبنى التحتية الحيوية مثل النهر الصناعي تشكل انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك تعد أمرا مرفوضا وينبغي إدانته، خاصة عندما يتم استخدامه للابتزاز بغية الحصول على مكاسب سياسية، حيث تشكل هذه الأفعال غير المبررة شكلا من أشكال العقاب الجماعي للمواطنين، وتتعين مقاضاة جميع مرتكبيها بأقصى حد يسمح به القانون.

وشددت البعثة مجددا على أنه لا ينبغي تسييس الوصول إلى المياه وإمداداتها، وناشدت جميع الجهات الفاعلة تغليب المصلحة العليا للبلاد ومصلحة كل الليبيين لضمان الاستئناف الفوري لإمدادات المياه واحترام بناها التحتية وحمايتها.

ويُعتبر النهر الصناعي أكبر مزود للمياه في دولة ليبيا، ويوفر ستّين في المئة من جميع المياه العذبة المستخدمة في ليبيا، وتهدد الاحتجاجات والهجمات وأعمال التخريب المتكررة على أنظمته الرئيسية الأمن المائي للبلاد، وتعرض حياة الملايين لخطر فقدان الحصول على المياه الآمنة.

وقالت كريستينا بروجيولو، نائبة الممثل الخاص لليونيسف في ليبيا، إنه "عندما يتم قطع المياه، غالبا ما يضطر الأطفال إلى اللجوء إلى مصادر غير آمنة، مما يزيد من مخاطر إصابتهم بالأمراض، خصوصا عند الأطفال الصغار جدا".

وأضافت أن "الضرر المتعمد والعشوائي لشبكات المياه والصرف الصحي – وإمدادات الطاقة اللازمة لتشغيلها – يعد انتهاكا كبيرا للحقوق الأساسية".

انقطاع متكرر للمياه